

Business Economics

Part 1

اقتصاديات الأعمال

الجزء الأول



ما هو الاقتصاد؟

- الاقتصاد ليس دراسة المال أو أن تصبح غنياً، ولكنه بالطبع يساعد في ذلك.
- الاقتصاد ليس دراسة سوق المال.
- الاقتصاد ليس رجالاً أنيقين يتوقعون ما سيحدث مستقبلاً،
بالرغم من أن بعض الناس يظنون ذلك.

الاقتصاد هو دراسة الناس واختياراتهم

تعريف ألفريد مارشال عالم الاقتصاد:

«دراسة الإنسان في حياة الأعمال اليومية فهو يبحث عن كيفية حصوله على دخله وكيفية استخدامه. وبالتالي إنه دراسة الثروة من جانب، ومن الجانب الآخر وهو الأهم: هو جزء من دراسة الإنسان».

Economics is the study of people & their choices

- The famous economist Alfred Marshall define economics as “ A study of man in the ordinary business of life. It requires how he gets his income & how he uses it. Thus, it is on the one side the study of wealth, & on the other & more important side a study of man.”

- الاقتصاد مثل طالب لديه خياران: ما بين الذهاب ليدرس في الجامعة، أم يترك الجامعة ويذهب للعمل الحر، وما سيتأثر به دخله في المستقبل.
- الاقتصاد هو شركة تقرر إما أن تصنع هواتف ذكية وإما حواسب لوحية، وكيف يتأثر هذا بما نريد نحن المستهلكون شراءه.
- الاقتصاد هو الحكومة التي تقرر إما أن تزيد إنفاقها في حالة كساد وإما لا، وهل يستحق الأمر أن تصبح مديونة؟

- في الحقيقة.. إنكم تستخدمون الاقتصاد الآن، لقد اخترتم أن تشاهدوا هذا الفيديو، هذا يعني أنكم تظنون أن الفائدة تفوق التكلفة.
- لعلكم تقولون في أنفسكم: إن اليوتيوب لا يوجد له ثمن، لكن هناك ثمن بالطبع. يمكنكم أن تشاهدوا فيديوهات ترفيهية عن القطط أو برنامج توعوي.
- تكلفة مشاهدة هذا الفيديو هو الفيديو الذي لا تشاهدونه، أي قيمة ثاني أفضل بديل.



- يسمى الاقتصاديون هذا تكلفة الفرصة البديلة.
إن كنتم لا تزالون تشاهدون هذا الفيديو؛ فيعني ذلك أنكم تعتقدون أنه أفضل استغلال لوقتكم،
وإلا لما كنتم تشاهدونه.
- يمكنكم أن تغلقوا الفيديو وتشاهدوا فيديو مسلي على اليوتيوب، لكن التكلفة آنذاك ستفوق الفائدة.



لنعد إلى فكرة الفوائد والتكاليف

- يموت حوالي 30 ألف شخص سنوياً في حوادث سيارات في الولايات المتحدة.
أهناك طريقة لضمان عدم وقوع حوادث مرور أبداً؟
- أجل، يمكننا أن نحطم جميع السيارات - نغلق جميع الطرق - نجبر الناس على المشي.
سيحل هذا مشكلة حوادث السيارات؟

جميع هذه الحلول منافية للعقل

- لأن من الواضح أن ثمن القرارات يفوق المنفعة.

- حوادث المرور مأساوية، لكننا لا نمنعها مهما كان الثمن.

نعلم أن هناك مخاطر للقيادة، وأننا قد نتعرض لحادث، لكن نستمر في القيادة. لماذا؟

- أولاً، من يود منا الذهاب إلى أي مكان مشياً؟ أو العودة إلى البيت ونحن نحمل أغراض ثقيلة؟

هو سيناريو أسوأ من احتمال الموت في حادث سيارة.

المغزى هو: لا يمكن للأفراد والشركات والدول أن تحصل على كل شيء؛ لذا يجب عليهم أن يدرسوا فوائد

وتكاليف قراراتهم ويقوموا بالاختيار.

لنطلع على مثال آخر:

- يزيد الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة عن 600 مليار دولار سنوياً.
- يوجد ما يقارب 20 حاملة طائرات في العالم الآن، وتمتلك الولايات المتحدة نصفها.
- تكلفة الفرصة البديلة لحاملات الطائرات هذه قد تكون مستشفيات ومدارس وطرق.
- إذن، هل تنفق الولايات المتحدة مالاً مفرطاً على الجيش؟ هل يجدر بها أن تركز على صناعة المسدسات أم الزبدة؟ أسلحة أم سلعاً استهلاكية؟
- ولاحظوا أن الكلمة الرئيسية هنا هي "أم".
- فلا يمكننا أن نصنع كمية غير محدودة من الأسلحة والسلع الاستهلاكية على حد سواء لأننا لا نمتلك عدداً غير محدود من العمال والمزارع والمصانع والمواد الخام.
- تعني الندرة أنه يجب علينا أن نختار.



- بالحديث عن 2008، ينتقد الناس الاقتصاديين في بعض الأحيان ويتساءلون: "لِمَ لم يتوقعوا الأزمة المالية؟"
 - تفشل هذه الانتقادات في التمييز بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.
- فجميع هذه الشكاوى هي عن الاقتصاد الكلي تحديداً.

يدرس الاقتصاد الكلي الاقتصاد ككل:

- فيبحث في الناتج والبطالة والتضخم وأسعار الفائدة والإنفاق الحكومي والنمو للبلاد كلها.

يجيب الاقتصاد الكلي على أسئلة مثل:

- هل سترتفع نسبة البطالة إن زادت الضرائب؟ هل سيزيد التضخم؟ وهل سيتسبب الركود الاقتصادي

في أوروبا في تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة؟

- يظهر خبراء الاقتصاد الكلي على التلفاز أكثر لأنهم يتوقعون اتجاه الاقتصاد الإجمالي، ويعملون مع وسائل

الإعلام والشركات والكونغرس وبنك الاحتياط الفدرالي.



لكن هناك جانب آخر من الاقتصاد يبحث في أسئلة مختلفة، مثل:

- كم عامل يجدر بنا تعيينه لتعظيم الأرباح؟
- وإن أطلقت الشركة المنافسة الرئيسية لنا منتجها في مايو، متى يكون أفضل وقت لنطلق منتجنا فيه؟

هذه كلها أسئلة اقتصاد جزئي.



Specialization & Trade

التخصص والتجارة

في بداية الثورة الصناعية، قام آدم سميث، وهو أول اقتصادي حديث، بتأليف كتابه،
والذي أسماه: «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم»

قال: إن التخصص - وسماه تقسيم العمل - هو ما جعل الدول غنية.



- عندما نفكر في التخصص:

نتخيل مطعم بيتزا حيث يمتلك عمال مختلفون وظائف محددة كتحضير المكونات، وصنع البيتزا، ووضعها في الفرن، وإخراجها، ووضعها في علبة.

- تقسيم العمل هذا يجعل كل عامل أكثر فعالية:

بما أن بإمكان كل واحد منهم أن يركز على العمل الذي يكون بارعاً فيه، ولا يضيعون الوقت في الانتقال بين الوظائف.





لكن التخصص يتجاوز خط تجميع البيتزا!

- إنتاج الأجبان بداية من تربية الأبقار.
- تصميم وصناعة الأفران مصنعة من قبل أشخاص متخصصون في هندسة الأفران.
- تخيلوا كيف سيكون الأمر إن صنعتهم بيتزا كاملة من الصفر بأنفسكم!
- سيتوجب عليكم زراعة القمح والطماطم وتربية البقرة. ستصنعون الطحين والجبن، والفرن والمقلادة، ثم تطبعون علب التغليف.



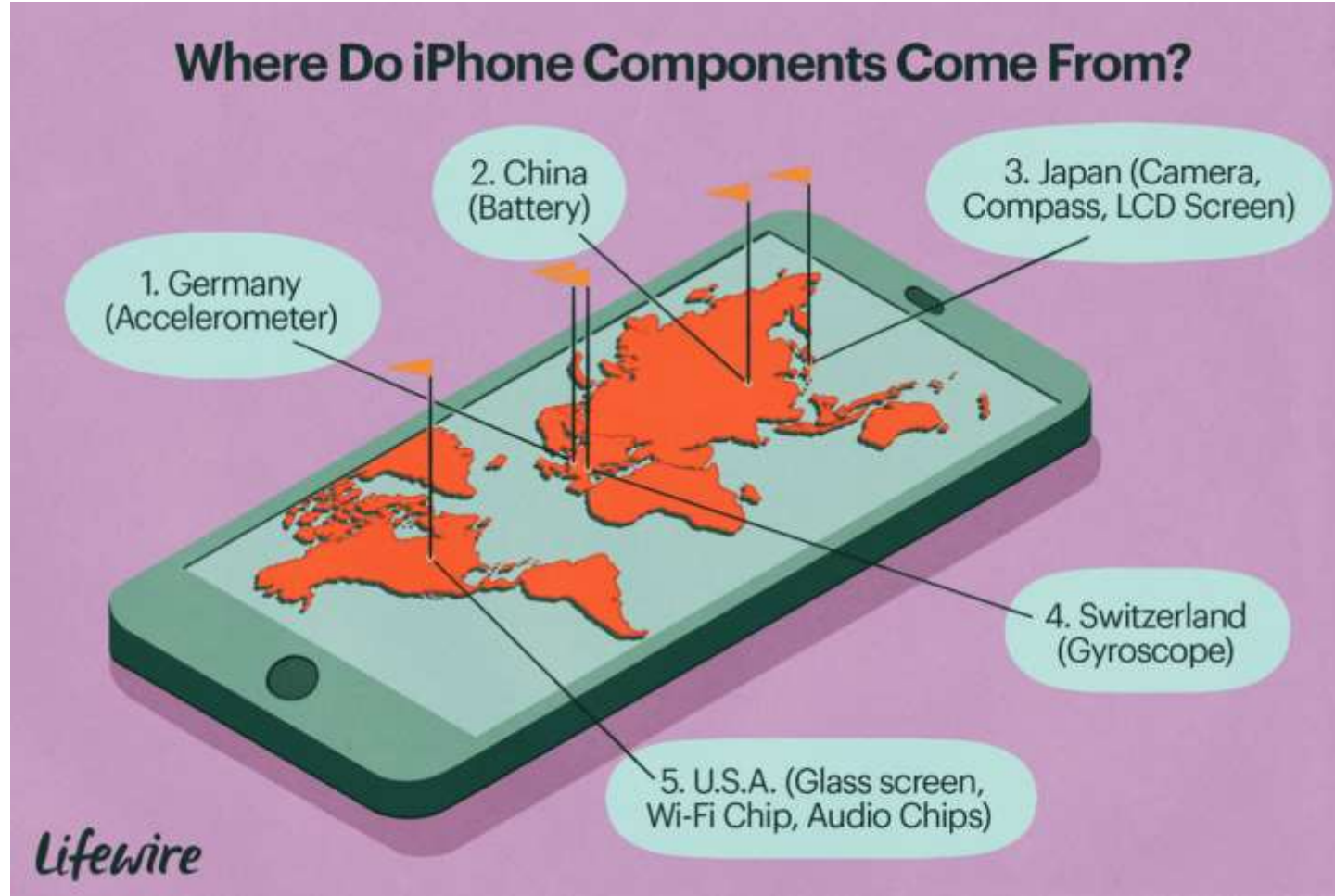
وعلى مدى آلاف السنين من التاريخ البشري، كان التخصص في أدنى حدوده.

بالطبع تخصص البشر قبل الثورة الصناعية، إنها إحدى علامات الحضارة.

يمكنكم مشاهدة سلسلة World History، لكن العصر الحديث أخذ التخصص إلى حدوده القصوى.

• تصوروا كم عدد الناس الموجودين في مجالات متخصصة عديدة اللازم وجودهم لصنع هاتف ذكي!

• كم عدد الناس الذين يعملون في شركة تويتر لنشر أفكارنا؟



إذن، التخصص يجعل الناس أكثر إنتاجية



لكن النقطة الثانية المرتبطة بها هي التجارة؛ فهي ما تحسن أحوالهم.

- افترضوا أن بإمكان شركة تصنيع ملابس، فإن كانوا ماهرين في إنتاج الملابس أكثر؛ فيجدر بهم التخصص في صنع الملابس ثم المتاجرة مع شركة أخرى.
- لشرح فكرة فوائد التجارة بشكل كامل، يجب أن نريكم نموذجاً اقتصادياً:
- اعلّموا أن الاقتصاديين مهووسون بالنماذج والمخططات.
- لا تنزعجوا كثيراً من الأرقام، فهي ليست معقدة جداً.
- النماذج هي مجرد وسائل مرئية تساعدنا على تبسيط وشرح المفاهيم.

مثال:

- إن استخدمت الولايات المتحدة جميع عمالها ومصانعها لإنتاج طائرات؛ يمكنها أن تنتج 500 طائرة في اليوم، لكن لا يمكنها إنتاج أية أحذية.
- لكن إن استخدمت جميع مصادرها لإنتاج الأحذية، يمكنها إنتاج ألف طن في اليوم، لكن لا يمكنها إنتاج أية طائرات.
- لأن الولايات المتحدة تمتلك موارد محدودة؛ فلا يمكنها أن تنتج أي تركيبة تفوق حد إمكانيات الإنتاج، لذا يستحيل أن تنتج 500 طائرة و 1000 طن من الأحذية.





نحن لا نعيش في عالم موازي بل واقعي، فلا يمكن لدولة أن تنتج شيئين فقط!
هناك مليون شيء يمكن أن يختار عمال الولايات المتحدة أن يصنعوه
كورق الحمام ولعب الأطفال والأطعمة المعلبة.



إذاً ما هي القيمة الفعلية لحد إمكانيات الإنتاج؟

الفكرة هي أننا يجب أن نفهم أن هناك مقايضة بين إنتاج سلعتين

إضافة المزيد من السلع يجعل الأمر معقدًا أكثر، لكنه لا يضيف أية أفكار جديدة

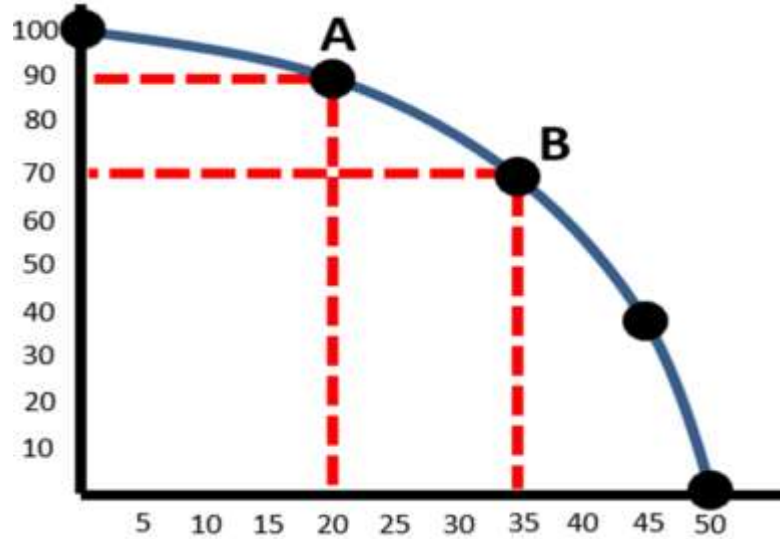
إذا أساءت الشركات إدارة مواردها وحاولت إنتاج طائرات في مصانع أحذية، وأحذية في مصانع طائرات؛ ستكون الشركات واقعة في نقطة داخل

حد إمكانيات الإنتاج، حيث تظهر استخداماً غير كفء للموارد.

- لذا تكون جميع التركيبات الممكنة داخل المنحنى غير كفء

- وتكون جميع التركيبات الواقعة على المنحنى كفء

- وتكون الواقعة خارج المنحنى مستحيلة



حد إمكانيات الإنتاج
PPF

Production Possibilities Frontier

لنقارن هذا الحد مع حد إمكانيات الإنتاج للصين.

• تستطيع الصين إنتاج 100 طائرة في اليوم، أو 800 طن من الأحذية.

بما أن الولايات المتحدة قادرة على إنتاج طائرات أكثر من الصين، فلديها ميزة مطلقة في إنتاج الطائرات. ولديها أيضاً ميزة مطلقة في إنتاج الأحذية.

بما أن الولايات المتحدة قادرة على إنتاج كميات أكبر من هاتين السلعتين، فقد يظن البعض أنه لا يوجد سبب للتجارة، وأن يجدر بكل دولة إنتاج السلعتين بنفسيهما.

كلا، تذكروا أن التخصص والتجارة يجعل الناس في حال أفضل
أو في هذه الحالة يجعل الدول في حال أفضل.





إذاً لنحسب تكلفة الفرصة البديلة للولايات المتحدة إن أنتجت طائرة واحدة.
كل مرة تنتج فيها طائرة إضافية، يكلفها ذلك التخلي عن 2 طن من الأحذية.
لكن الصين تتخلي عن ثمانية أطنان من الأحذية مقابل كل طائرة تنتجها.

- وبما أن الولايات المتحدة لديها تكلفة فرصة بديلة أقل، فلديها شيء يدعى ميزة نسبية.
- تمتلك الصين ميزة نسبية في إنتاج الأحذية.



لكن إليكم أفضل سيناريو:

- إن تخصصت الولايات المتحدة في الطائرات فيمكنها استيراد أحذية من الصين بتكلفة فرص بديلة أقل من أن تنتج أحذية بنفسها.
- فمثلاً، إن عقدت هاتين الدولتين صفقة لمتاجرة طائرة واحدة مقابل أربع أطنان من الأحذية، ستكون الولايات المتحدة بحال أفضل؛ فهي تفضل الحصول على أربعة أطنان من الأحذية لكل طائرة من الصين على أن تحصل على طنين فقط من الأحذية لكل طائرة من خلال إنتاج الأحذية بنفسها، والصين بحال أفضل أيضًا.
- فتظل مقايضة ثمانية أطنان من الأحذية مقابل طائرة على أن تتخلى عن ثمانية أطنان من الأحذية لإنتاج طائرة بنفسها.

آمل أنكم لستم مشوشون!

- القدرة على القيام بهذه الحسابات مفيدة، لكن فهم الفكرة الرئيسية أمر أهم.
- يجدر بالشركات والأفراد والدول أن يتخصصوا في إنتاج أشياء لديهم ميزة نسبية فيها، ثم يتاجرون مع شركات ودول أخرى تتخصص في شيء آخر. هذه التجارة مفيدة لكلا الطرفين.
- هذا هو حد إمكانيات الإنتاج، إنه معقد أكثر بكثير في الواقع من هذا النموذج المبسط.

إليكم سبب آخر:

- قد تسمعون سياسياً أو شخصاً في البرامج الإخبارية يجادل أن التجارة الدولية تدمر الوظائف المحلية. ورغم أن الأمر قد يبدو بديهي، إلا أن الاقتصاديين قد جادلوا لقرون أن التجارة مفيدة بشكل متبادل لجميع أطرافها.
- بالطبع، هناك العديد من المشاكل الأخرى التي لا يمكن تحملها مرتبطة بالتجارة الدولية، مثل عمالة الأطفال وظروف العمل الخطيرة والتلوث.
- لكن إن كانت هناك نقطة يتفق عليها معظم الاقتصاديين، وهي أن التخصص والتجارة تجعلان العالم في حال أفضل.

• لم تحقق أية دولة في العقود الماضية تحسينات مستدامة في مستوى المعيشة دون تجارة حرة مع باقي العالم.

• الدول مثل كوبا وفنزويلا وزيمبابوي وإيران، والتي تبقى معزولة عن العالم سواء باختيارهم أو قسراً، تبقى أقل نمواً واقتصادياً، وهذا ينطبق على الشركات.

• لكن في الجانب الآخر، الدول التي فتحت أبوابها للتجارة مثل اليابان وتايوان، أو الصين والهند مؤخراً، شهدت تحسينات هائلة في مستويات معيشتها.

كان آدم سميث يطور فكرة مهمة: ألا وهي أن الاكتفاء الذاتي يعني عدم الكفاءة، ويمكن أن يؤدي عدم الكفاءة إلى الفقر.



Economic Systems and Macroeconomics

النظم الاقتصادية
والاقتصاد الكلي

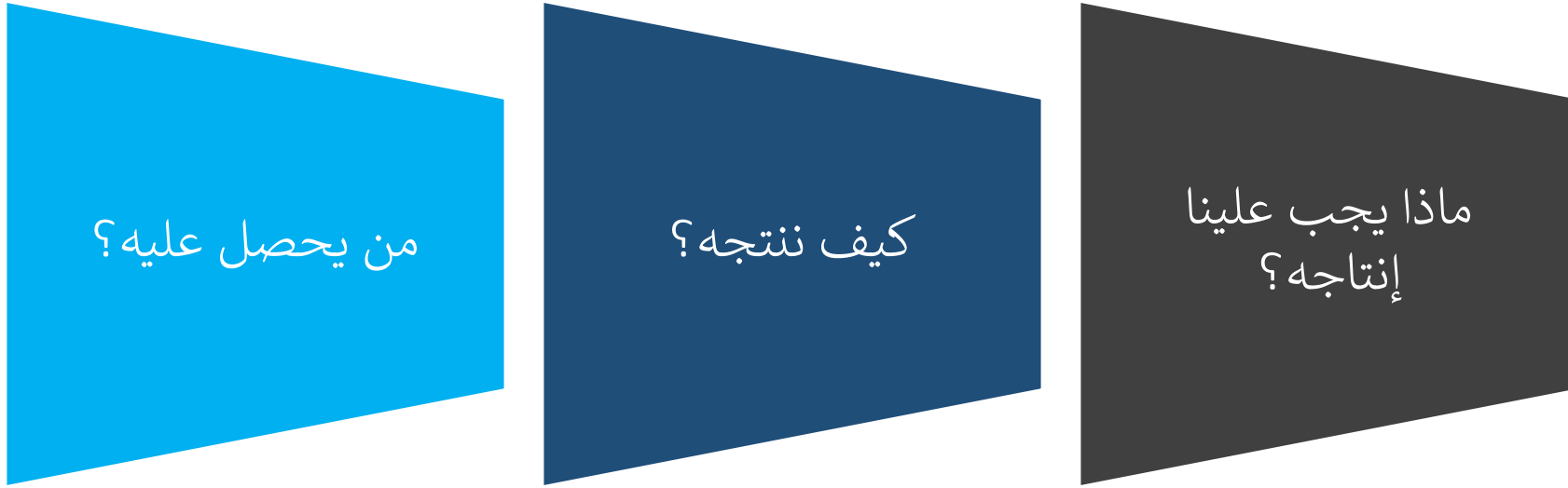
نمتلك كلنا رغبات كالطعام والهواتف والتعليم الجيد، وارتداء أغلى الماركات

لكن كما نقول دائماً: لا يمكنكم الحصول على ما تريدونه دائماً!

نمتلك كميات محدودة من الموارد، كالمواد الأولية والعمال والوقت.

لذا علينا دائماً الاختيار

علينا نحن كنظام اجتماعي وشركات تحديد ثلاثة أشياء



إن أجبتم على الأسئلة الثلاثة هذه؛ سيكون لديكم نظام اجتماعي، وفكر واضح مبدئي للعمل.

لننظر إلى نظامين اقتصاديين مختلفين:

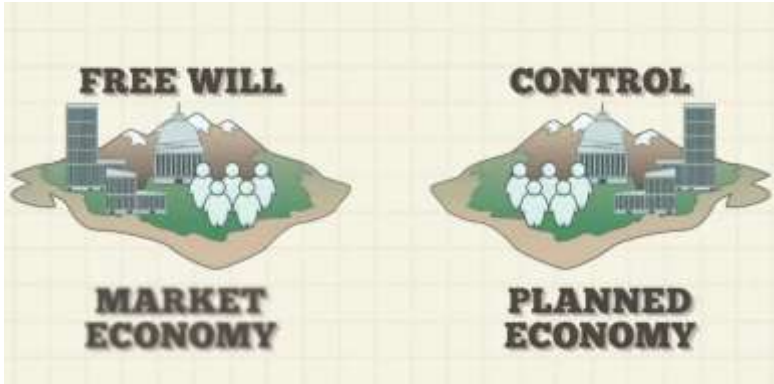
وهما اقتصاديات السوق والاقتصاديات المخططة أو الموجهة

يعتمد كل شيء على من يمتلك عوامل الإنتاج ويتحكم بها، وهي المدخلات الأساسية

اللازمة لإنتاج الأشياء، وصنفها كارل ماركس على أنها:

الأراضي والقوى العاملة ورأس المال.

وحتى أنه ألف كتاباً عن ذلك، اسمه Das Kapital.





- في الاقتصاد المخطط، تتحكم الدولة بعوامل الإنتاج.
- فتقوم الحكومة التي عادة ما تكون على هيئة جهاز بيروقراطي ما، على تقرير ما يجب إنتاجه وكيفية إنتاجه ومن يحصل عليه.
- إن كانت الحكومة تتحكم بالاقتصاد بشكل كامل، وحتى بعدد الأحذية التي ينبغي إنتاجها، يدعى ذلك اقتصاداً موجهاً.

وفي الجهة الأخرى من الجانب الاقتصادي، توجد اقتصاديات السوق الحر.

- حيث يملك الأفراد عوامل الإنتاج، ولا تتدخل الحكومة في تلك الأمور، وتتبنى مبدأ عدم التدخل في الإنتاج والتجارة والمبادلة.
- في اقتصاديات السوق الحر تصنع الشركات أشياء كالسيارات، ليس من باب إفادة البشرية، بل لأنها تريد جني الأرباح.
- في النهاية، إن كانت شركة ما مسرفة وغير فعالة أو تصنع أشياء لا يريد أحد شراءها، ستصنع شركة أخرى منتجاً مشابهاً يكون أفضل أو أرخص، أو الاثنين معاً.

- تمتلك الأسواق التنافسية التي تحتوي على شركات تسعى للربح حافزاً لإنتاج منتجات عالية الجودة بأكبر فعالية ممكنة.
- وكما قال آدم سميث: "نحن لا ننتظر عشاءنا من طيب خاطر اللحم وصانع المشروب والخباز، بل من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة".

- يبدو أن السوق الحر مثالي ولا نحتاج إلى حكومة، لكن هذا ليس صحيحاً تماماً.

- هناك بضعة أشياء يجب على الحكومة فعلها؛ لأن الأسواق الحرة لن تفعلها.

- أولاً: الحفاظ على سيادة القانون

فنحن بحاجة إلى قوانين وشرطة وعقود ومحاكم لإبقاء كل شيء منظماً.

- ثانياً: نحتاج إلى سلع وخدمات عامة مثل الطرق والجسور والتعليم والدفاع

لأن السلع لا يمكن أن تصل إلى المستهلكين إن كانت الجسور تنهار، ولا يمكن أن يتخذ المستهلكون

قرارات صائبة ما لم يكونوا متعلمين.



• ثالثاً: يجب أن تتدخل الحكومة في بعض الأحيان حين تخطئ الأسواق، لكن ماذا يعني هذا؟

• لنعد إلى إنتاج السيارات

ينتج السوق الحر ما نريد شراءه نحن المستهلكون، وحين نقوم بالشراء:

• فإننا نفكر في شكل السيارة، لونها، إن كانت آمنة، وما ثمنها.

• لا يقلق معظمنا بشأن تلوث الهواء. لا نفكر كثيراً في الأشخاص الذين صنعوا سيارتنا
وكم كانت أجورهم وكيف كانت ظروف المصنع. وهنا تتدخل الحكومة لتنظم الإنتاج.





في اقتصاد السوق الحر مثل اقتصاد الولايات المتحدة:

- قد تظنون أن الحكومة لا تفرض على منتجي السيارات نوع السيارات التي عليهم إنتاجها، وكيفية إنتاجها، لكنها تفعل ذلك.
- يجب أن تستوفي السيارات معايير الانبعاثات والسلامة، وهناك قوانين تفرض مقدار التلوث المسموح به للمصانع وكيف تجب معاملة المخالفين.



وإليكم النقطة الرئيسية:

الاقتصاديات الحديثة ليست أسواقاً حرة تماماً ولا مخططة، بل هناك تدرج لمدى تدخل الحكومة.



فعلى سبيل المثال:

- كوريا الشمالية، لديها اقتصاد موجه، حيث تتحكم الحكومة بالإنتاج تمامًا.
- وتوجد دول مثل نيوزيلندا ذات ملكية خاصة وضرائب قليلة وقوانين قليلة.

وتوجد باقي دول العالم في المنتصف.

- لذا إن معظم الاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات مختلطة،

حيث تحتوي على أسواق حرة وتدخل حكومي معاً.

وإحدى الطرق الرائعة لشرح الاقتصاد المختلط هي عبر النظر

إلى شيء يدعى: نموذج التدفق الدائري.



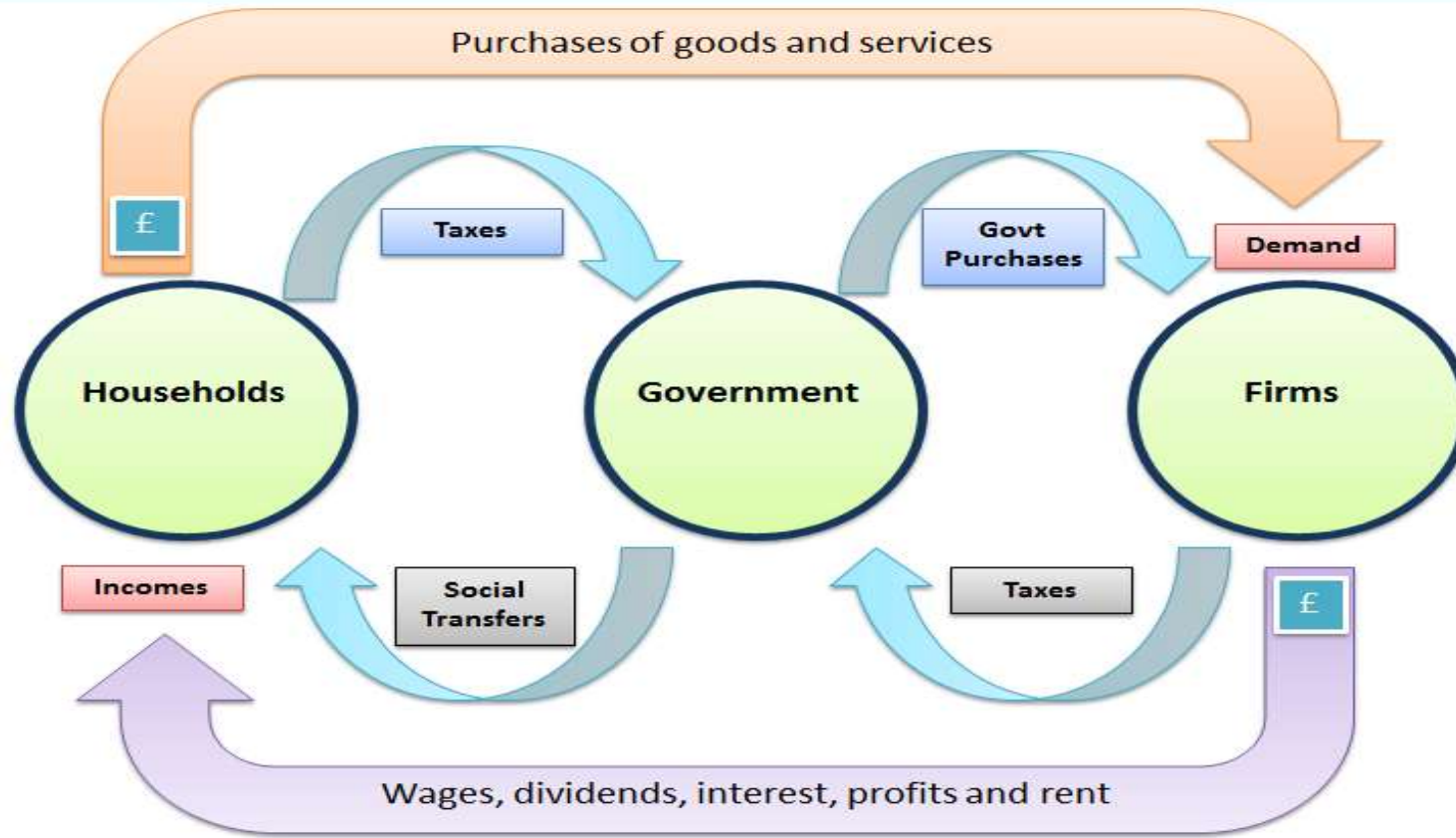


- يتكون الاقتصاد الحديث من أسر، أي الأفراد مثلي ومثلکم، والشركات.
- تبیع الشركات سلعاً وخدمات للأسر من خلال سوق للمنتجات.
- يجب أن تدفع العائلات ثمن هذه السلع والخدمات، لكن من أين ستحصل على مال؟
- تجني العائلات المال عبر بیع موارد كالقوى العاملة للشركات، ويتم هذا في سوق الموارد.
- تستخدم الشركات المال التي اكتسبته من بیع المنتجات في سوق المنتجات لتدفع ثمن الموارد في سوق الموارد، وتستخدم العائلات المال الذي جنته في سوق الموارد لشراء منتجات في سوق المنتجات.

لكن هناك لاعب أساسي آخر في الاقتصاد، ألا وهو الحكومة

- تشتري الحكومة السلع والمنتجات أيضاً. فعلى سبيل المثال: تشتري سيارات من الشركات، وتعين موظفين حكوميين ليقودوها، كرجال الشرطة.
- تدفع الحكومة ثمن السلع العامة مثل الطرق والجسور والخدمات العامة، مثل رجال الإطفاء والمعلمين.
- وتوفر أيضاً مدفوعات تحويلية للأشخاص الفقراء.
- لكن من أين تحصل الحكومة على المال؟
- تحصل على بعض المال من فرض ضرائب على الأسر والشركات، وتحصل على بعضها من الاقتراض.

The Domestic Circular Flow of Income & Spending

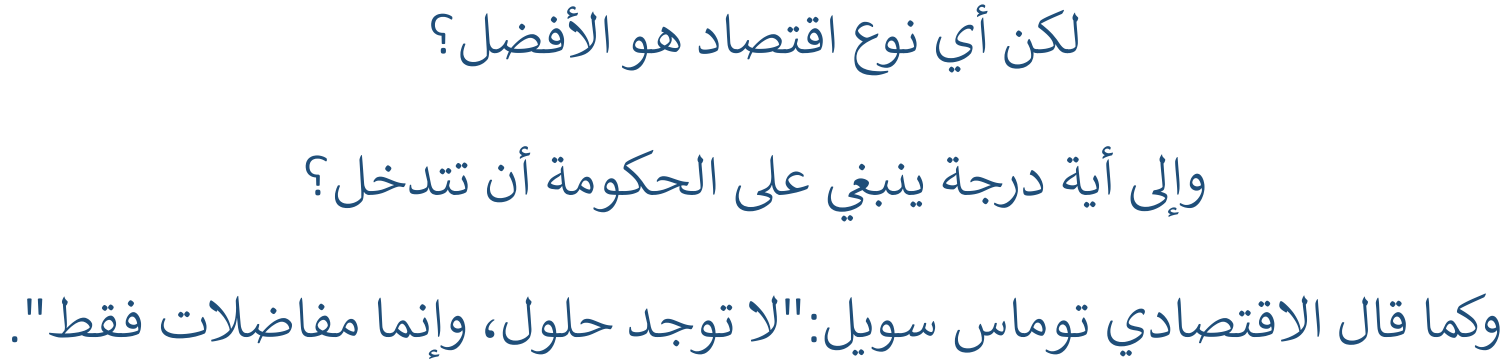




- إذن، هذا هو الأمر كله ببساطة: التدفق الدائري للمنتجات والموارد والمال، والتفاعلات بين الشركات والأفراد والحكومة.
- يزداد الأمر تعقيداً حين نضيف التجارة الدولية والقطاع المالي.



- المهم أن نتذكر أنه يمكن أن تتغير الاقتصاديات.
- بمرور الزمن، تبنت الدنمارك وكندا عناصر إضافية من الاقتصاد المخطط، كالرعاية الصحية الشاملة.
- بينما أضافت الصين عناصر إضافية من اقتصاد السوق الحرة لاقتصادها، ولديها الآن درجة أقل من الملكية الحكومية والسيطرة على الإنتاج.



مثال منتجي السيارات

- بإمكان الحكومة إجبار الشركات على الالتزام بقوانين الانبعاثات والأمان، مما سيزيد من تكاليف الإنتاج ومن سعر السيارات على الأغلب، لكنه سيققل أيضاً من التلوث واستهلاك الوقود، وهذا سيحسن الصحة العامة ويوفر المال على المدى الطويل.
- هناك تكلفة فرصة بديلة دائماً، وتحديد إن كان الأمر يستحق ذلك منوط بكم ومسؤوليكم المنتخبين والحركات والأحزاب والحكومة.

عندما نقل دينج شياو بينج الصين من بلد تعاني من فقر ومجاعة إلى مركز القوة الاقتصادية.

قال بخصوص هذا النقاش:

"لا يهم إن كانت القطعة سوداء أم بيضاء. إن كانت تصطاد الفئران، فهي

قطعة جيدة."





Supply & Demand

العرض والطلب



انظروا حولكم الآن..

من أين أتت كل هذه الأشياء؟ ومن صنعها؟ ولماذا؟

الإجابة بسيطة: هي الأسواق!

وبالنسبة لمعظمنا: إنها المزارع والمصانع والمتاجر أيضاً، لكنها الأسواق فقط بشكل أساسي.



- إذن، السوق هو أي مكان يلتقي فيه المشترون والباعة لتبادل السلع والخدمات.
- الفكرة الرئيسية للأسواق هي مفهوم التبادل الطوعي، أي أن المشتري والباعة يقررون بكامل إرادتهم أن يعقدوا صفقة تجارية.
- فبائع محصول التفاح يحصل على ماله، والمشتري دفع ما يقدره أنه قيمة المنتج. وكلاهما في الغالب راض.



تحدث هذه العملية نفسها في سوق العمل

- قرر كاشير أن يعمل بأحد المحلات..

- إنه يقدر العشرة دولارات في الساعة التي يجنيها هناك أكثر من الجلوس في البيت ومشاهدة التلفاز.

وفي الوقت نفسه، تقدر مالكة المتجر عمل المحاسب بأكثر من العشرة دولارات في الساعة التي تدفعها له.

وهكذا تستمر العملية على طول سلسلة الإنتاج.. من السائق الذي قام بتوصيل التفاح،
إلى المزارع الذي زرع التفاح، إلى الجرار الذي اشتراه المزارع.
الفكرة هي أن الأسواق موجودة في كل مكان، ومعظمها قائم على التبادل الطوعي.



في السوق الحر

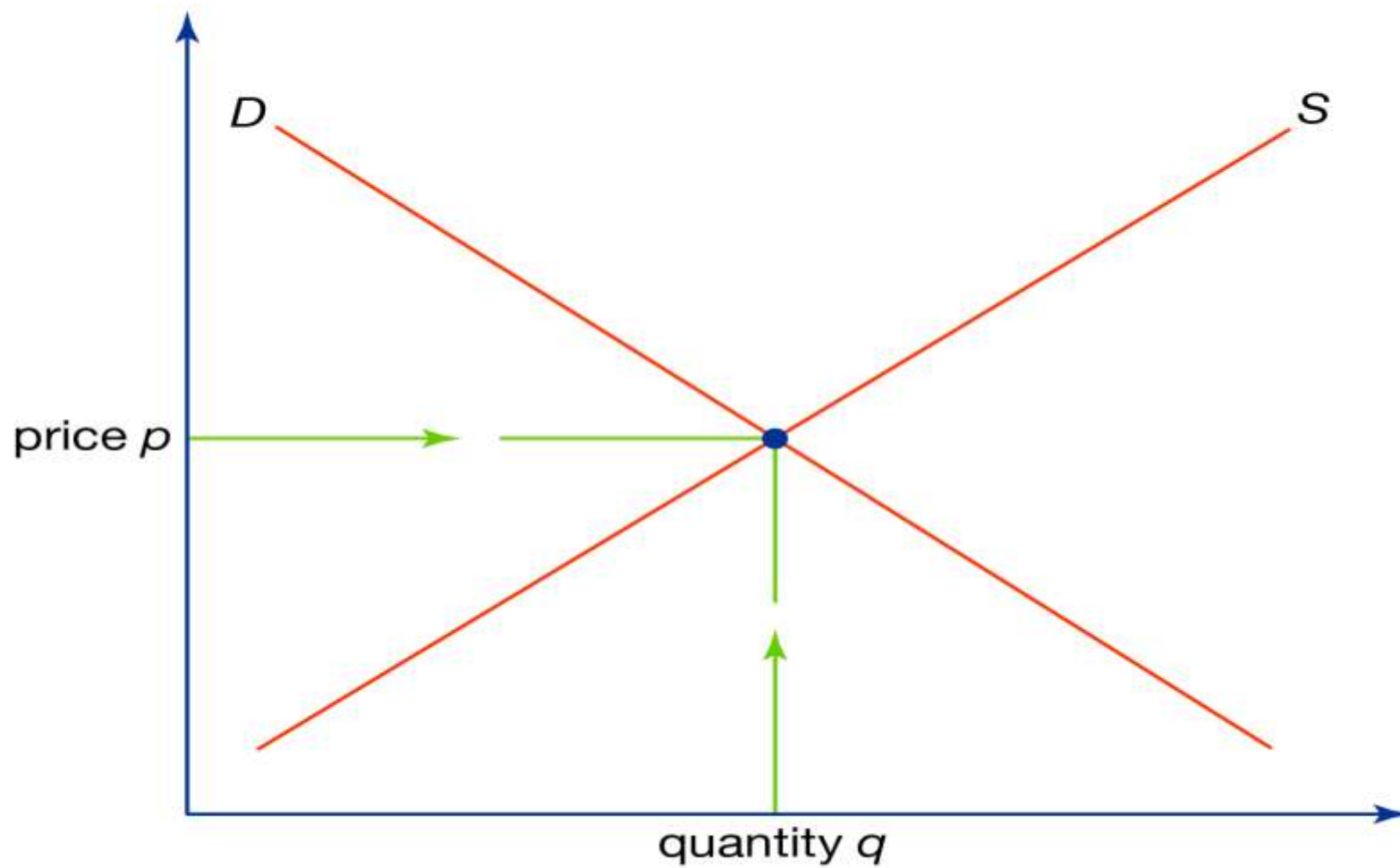
- كل دولار يتم إنفاقه يشير للمنتجين ما الذي يجدر بهم إنتاجه، وكيف يجدر بهم إنتاجه.
- إذا أنتج المزارعون كمية كبيرة من التفاح سينخفض سعره حين يحاول الباعة بيعه.
- تعني الأسعار المنخفضة أن مزارعي التفاح سيجنون أرباحاً أقل، وسيكون لدى هؤلاء المزارعين الحافز ليزرعوا شيئاً آخرًا.



أثبتنا أن الأسعار والأرباح تحدد أين يجدر استعمال الموارد.
لكن..

- من أين تأتي الأسعار؟
 - من يحدد سعر صندوق التفاح؟
- للإجابة عن هذا سنقوم برسم مخطط العرض والطلب.

Supply and demand



لنبدأ بالنظر إلى المشتريين وكيفية استجابتهم للتغير في السعر:

- إن ارتفع سعر التفاح سيشترى بعضهم الكمثرى، أو سيقبلون استهلاك التفاح.

- وإن انخفض سعر التفاح سيشترى الناس المزيد منه.

يدعى هذا قانون الطلب، وهو أن الناس يشترون كمية أقل إن ارتفع السعر، ويشترون كمية أكبر إن انخفض السعر.





دعونا نفكر الآن في الباعة كالمزارع

- في سوق المزارعين.. إن ارتفع سعر التفاح سيجني ذلك المزارع ربحاً أكبر؛ لذا سيكون لديه حافز لينتج المزيد من التفاح.
 - إن انخفض السعر؛ لن يرغب في إنتاج التفاح.
- يدعى هذا قانون العرض.

• إن كان السعر مرتفعاً جداً حين يكون 10 دولارات؛ سيود المنتجون إنتاج الكثير من التفاح حينها، لكن لن يريد المستهلكون شراءها.

يدعى عدم التوافق هذا فائضاً.

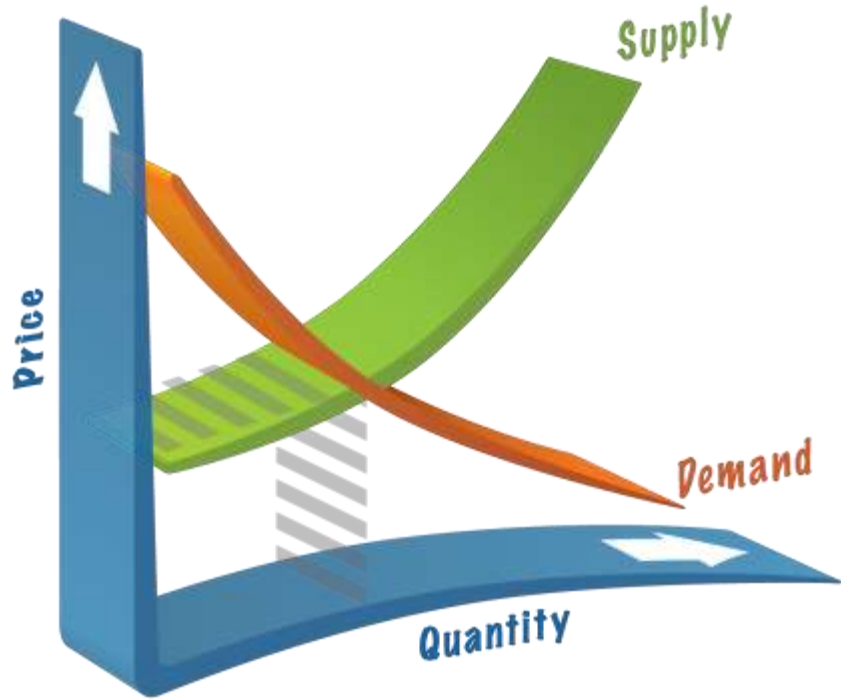
• وإن انخفض سعر التفاح - انخفض إلى دولار واحد فرضاً - سيود المشترون شراء كمية كبيرة، لكن لن يمتلك المنتجون حافزاً، وسينتجون كمية قليلة.

عدم التوافق هذا يدعى عجزاً.



في الحقيقة، تتغير أسعار مختلف الأشياء طوال الوقت
يمكن للقوى الخارجية أن تحرك منحني العرض والطلب،
ما يغير سعر التوازن وكمية التوازن:

- شتاءً وصيفاً
- إنتاج محلي ومستورد



لكن هناك في الحقيقة أربعة أشياء يمكن أن تحدث في السوق:

- يمكن أن ينخفض العرض أو يزداد.
- أو يمكن أن ينخفض الطلب أو يزداد.
- دائماً ما يعتقد المشتري أن السعر المنخفض هو سعر منصف جداً، بينما يعتبره البائع غير منصف، والعكس صحيح.

• قد يقصد المزارعون الحكومة طلباً في المساعدة، لكن سيجادل معظم الاقتصاديين أنه لا يوجد سبب لتكفلهم الحكومة.

• إن ساعدت الحكومة المزارعين من خلال إعطائهم إعانة مالية، ستكون تنفق الموارد على شيء لا يقدره المجتمع، وسيكون هذا إجراءً غير فعال.

• إلا إذا كان هذا توجه للحكومة لدعم صناعات بعينها:

○ المواصلات في ألمانيا في الثمانينيات

○ الزراعة في أمريكا وكندا

• لكن بعيداً عن دعم الحكومة، لحسن الحظ يقدر عدد من الناس التفاح وغيره؛ لذا يستمر إنتاجه.



Macroeconomics

الاقتصاد الكلي

ما هو الاقتصاد الكلي؟

- الاقتصاد الكلي متعلق بالأمور الكبيرة، مثل الإنتاج الاقتصادي والبطالة والتضخم وأسعار الفائدة والسياسات الحكومية.
- أي هل ستحصلون على وظيفة حين تتخرجون من الجامعة؟ هل يجدر بالحكومة أن تخفض الضرائب؟
- تذكروا أن الهدف من تعلم الاقتصاد هو أن تصبحوا ماهرين أكثر في اتخاذ القرارات، وجزء من ذلك هو تعلم كيف يعمل الاقتصاد بأكمله.



- يعد الاقتصاد الكلي ميداناً جديداً نسبياً.
- حتى حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات لم يقدر الاقتصاديون الحاجة إلى طريقة منظمة لقياس الاقتصاد بأكمله، وأنا قد نكون بحاجة إلى نظريات لتوجيه السياسات وإصلاح المشاكل المحتملة.
- لم تكن هناك بيانات مفصلة عن الحركة الاقتصادية قبل مئة عام لذا لم يكن هناك اقتصاد كلي.



وبصورة عامة، لدى أصحاب القرار السياسي ثلاثة أهداف اقتصادية:

- يريدون جعل الاقتصاد مستمراً في النمو بمرور الوقت (الناتج المحلي الإجمالي)
- الحد من البطالة
- إبقاء الأسعار مستقرة (التضخم)

في أغلب الأوقات، حين تتحقق الأهداف الثلاثة هذه يكون المواطنون سعداء.

أهم مقياس للاقتصاد هو الناتج المحلي الإجمالي أو GDP

- الناتج المحلي الإجمالي هو (قيمة) جميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة في فترة زمنية محددة، وتكون سنة عادة.
- لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي جميع الصفقات التي تتم في الاقتصاد. فمثلاً إن اشترى سياراً محلية مستعملة؛ لا يتم حسابها في الناتج المحلي الإجمالي لأن لم يتم إنتاج شيء جديد.
- وينطبق المنطق نفسه على شراء الأصول المالية كالأسهم، أو حين تقوم شركة بشراء شركة أخرى، كما هو الحال حين قامت Google بشراء YouTube.

والآن ننتقل إلى المسألة الكبيرة الثانية، ألا وهي البطالة:

- إن الهدف الرئيسي لسياسة البطالة هو الحد من البطالة، ويتم قياسها من خلال نسبة البطالة.
- يتم حساب نسبة البطالة عن طريق معرفة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، وتقسيمه على عدد الأشخاص العاملين، ثم ضربه بمائة.
- تشمل القوى العاملة الأشخاص الذين وصلوا إلى سن العمل القانوني، والذين يعملون أو يبحثون عن عمل باستمرار.
- إذن، لا يتم حساب الأطفال، ولا الأشخاص غير القادرين على العمل، ولا الذين يختارون ألا يعملوا.



- لا تشمل نسبة البطالة الأشخاص الذين يعملون جزئياً، كالعامل الذي يعمل خمس ساعات أسبوعياً.
- ثمة اعتقاد خاطئ شائع وهو أن الهدف هو أن تكون نسبة البطالة صفراً بالمائة، البطالة ستكون موجودة حتى إن كان الاقتصاد قوياً.
- تكون نسبة البطالة في الولايات المتحدة بين 4-6% في العادة.
- وكما هو متوقع، العلاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة البطالة، أي حين يزداد الناتج المحلي الإجمالي تنخفض نسبة البطالة، وحين ينخفض الناتج المحلي الإجمالي تزداد نسبة البطالة.

لننتقل إلى ثالث هدف اقتصادي، ألا وهو معدل التضخم:

- التضخم يقلل من القدرة الشرائية للنقود، أي أنكم تقومون بشراء أشياء أقل بالقدر نفسه من النقود.



- إن تخيلنا أن الاقتصاد يشبه السيارة، سيكون الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم هي مقاييس السرعة.
- يمكن أن تسير السيارة بسرعة مئة كيلومتر في الساعة دون أن ترتفع حرارتها.
- السرعة الآمنة هي مثل العمالة الكاملة. البطالة منخفضة، والأسعار ثابتة، والناس سعداء.
- لكن إن قدنا تلك السيارة بسرعة كبيرة لمدة طويلة؛ سترتفع حرارتها.
- وفي الاقتصاد.. يزيد الإنفاق الكثير الناتج المحلي الإجمالي، ما يسبب توسعًا، تنخفض البطالة وتبدأ المصانع تنتج بكامل طاقتها لمجاراة الطلب، والعكس.

يملك الاقتصاد أربعة مكونات تشكل الناتج المحلي الإجمالي:

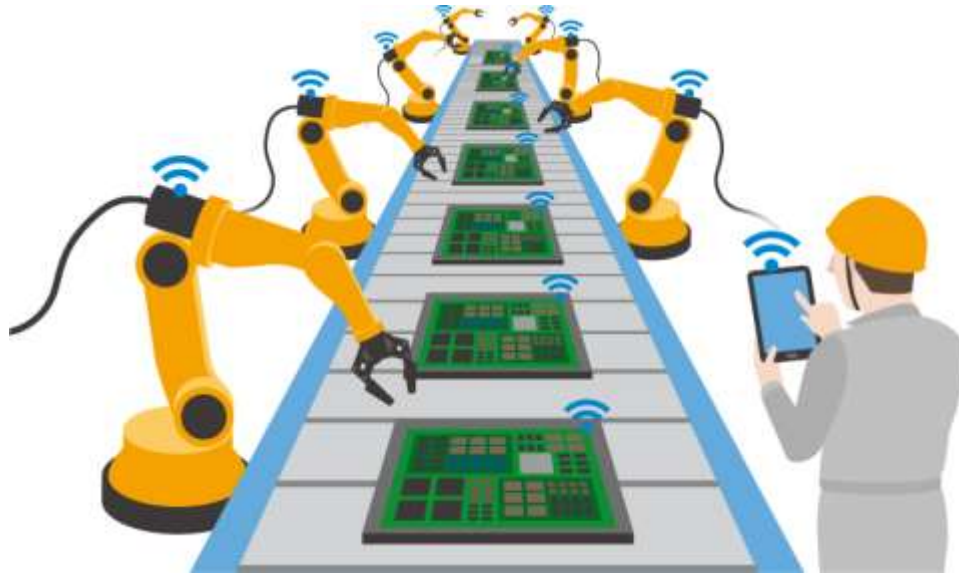
- وهي إنفاق المستهلكين، وإنفاق الشركات - ويدعى الاستثمار - والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات.
 - تعتمد معظم الاقتصاديات بشكل كبير على إنفاق المستهلكين.
- فمثلاً: يمثل المستهلكون ما نسبته 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، لكن قد تعتمد دول أخرى على الصادرات بشكل أكبر.

المقصد هو أن التغيرات في هذه المكونات الأربعة تغير سرعة الاقتصاد



Productivity and Growth

الإنتاجية والنمو



ما سبب غنى بعض الدول وفقر دول أخرى؟

لنتحقق من الأمر..

إنه الإنتاجية!

علينا أن نعرف ما معنى أن تكون الدولة غنية.



- يقيس الاقتصاديون الناتج الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي، واختصاره GDP.
- فالناتج المحلي الإجمالي للهند أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة بست مرات، لكن هذا لا يعني أن المواطن الهندي العادي أغنى من المواطن السنغافوري العادي، وهذا لأن عدد سكان الهند أكثر من عدد سكان سنغافورة بـ 240 مرة. فالدولة التي لديها ناتج محلي إجمالي للفرد مرتفع تعد غنية.
- تظهر البيانات أن الدول التي لديها ناتج محلي إجمالي للفرد مرتفع، لديها معدلات أقل بكثير من وفيات الأطفال والفقر والأمراض التي يمكن الوقاية منها.



إذن، ما سبب فقر بعض الدول؟

إن طرحتم هذا السؤال على أحد ما في الشارع:

- قد يقول إن الاختلاف ناجم عن انعدام الموارد الطبيعية أو الحكومات غير الكفاء.
- لكن الموارد والقيادة مرتبطان.
- أولاً الموارد: انظروا إلى سنغافورة، إنها الثالثة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد والتاسعة في مؤشر التنمية البشرية.



- أو سويسرا، إنها التاسعة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والثالثة في مؤشر التنمية البشرية.
- سنغافورة جزيرة صغيرة جداً، والموارد الطبيعية الأساسية لسويسرا هي الأبقار، ولا تعتبر مورد طبيعي حقيقة.



- لكن من الجانب الآخر، لدى زيمبابوي عشرات الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة والفحم ومعادن نادرة، لكن اقتصادهم منهار تماماً.
- ترتيبها 161 في الناتج المحلي الإجمالي للفرد و 156 في مؤشر النمو البشري، بسبب الفساد الحكومي وعدم وجود كفاءة تبقيهم فقراء.

للمقارنة فقط:

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الآن في الولايات المتحدة أعلى بثماني مرات مما كان قبل مائة سنة،
هذا أمر لا بد له من تفسير!

لنفترض أن جون يدير مخبزاً

- يمكن أن ينتج كل عامل 12 كعكة في الساعة، وتباع كل كعكة بدولار واحد.
- يستطيع جون أن يدفع لعامليه 10 دولارات في الساعة بسبب أنه عليه التزامات أخرى، مثل ثمن المكونات واستهلاك الأفران. فحتى إن أراد أن يكون كريماً لا يمكنه أن يدفع لهم 20 دولاراً في الساعة؛ فهم لا ينتجون كعكات كافية لتغطية النفقات.
- لكن إن استطاع جون أن يجد طريقة ينتج كل عامل بها 48 كعكة في الساعة، يمكنه أن يدفع لهما 20 دولاراً في الساعة.
- ببساطة، كلما ازداد ما يستطيع كل عامل إنتاجه؛ ازداد المال الذي يمكن أن يجنيه كل منهما.

الولايات المتحدة كمثال:

- يجني جميع عمال الولايات المتحدة مالياً في الساعة أكثر بـ 18 مرة من العمال البنغلاديشيين؛ لأنهم قادرون على إنتاج أكبر بـ 18 مرة في الساعة.
- يجني عمال الولايات المتحدة الآن مالياً في الساعة أكثر بثماني مرات من عمال الولايات المتحدة قبل 100 سنة؛ لأنهم ينتجون نتاجاً أكبر بثماني مرات في الساعة.
- لكن لا تنتج الولايات المتحدة أشياء أكثر فقط، بل تنتج منتجات ذات قيمة أعلى أيضاً مثل أفلام Avengers والمحركات النفاثة.



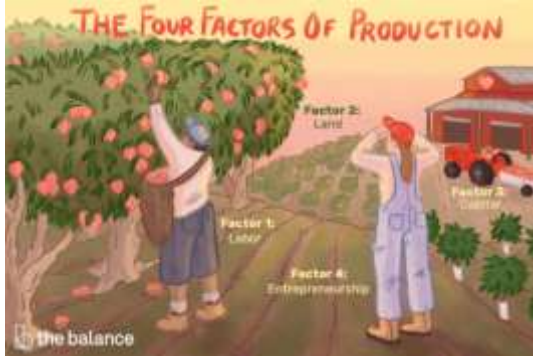
لا تساعد الإنتاجية المرتفعة في تفسير سبب ملكنا لأموال أكثر لشراء الأشياء فقط،
وإنما سبب وجود أشياء أكثر لنشتريها أيضاً.

إذن، ماذا بشأن الناس في الدول الفقيرة؟

ماذا يحتاجون؟

- يحتاجون إلى طعام وملابس ومساكن، ويحتاجون إلى مياه نظيفة، ومستشفيات وأدوية.
- لكن يجب إنتاج جميع هذه الأشياء؛ لذا الدولة التي تنتج عدداً أكبر من هذه الأشياء باستخدام موارد أقل ستكون أكثر غنى وصحة وربما أكثر سعادة من دولة لا تستطيع إنتاج هذه الأشياء.

- إذن، إن كان كل شيء يعتمد على الإنتاج، فما الذي يجعل بعض الدول أكثر إنتاجاً من دول أخرى؟



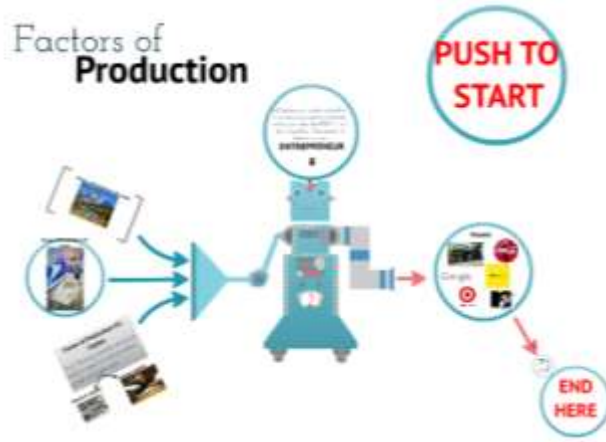
- لنرجع قليلاً وننظر إلى المكونات الرئيسية التي نحتاجها لإنتاج الأشياء، أو ما يسميه الاقتصاديون عوامل الإنتاج.
- أولاً: نحتاج إلى أرض وتشمل الموارد الطبيعية كلها، ثم نحتاج إلى عاملين وهم القوى العاملة، ثم نحتاج إلى رأس مال ويشمل الآلات والمصانع والبنية التحتية.

أحد أنواع رأس المال الخاصة هو التعليم والمعرفة والمهارات

• يدعوها الاقتصاديون رأس المال البشري.

• إذن، ليس هدف المدرسة والتعليم وحضور الدورات لتعذيبكم، وإنما لتطوير رأس المال البشري.

• فعمال الولايات المتحدة ينتجون أكثر بكثير مما ينتجه العمال البنغلاديشيون؛ لأن الولايات المتحدة لديها مصانع وروبوتات وأجهزة حواسيب أكثر.



في المقابل.. تبحث التكنولوجيا في الموارد نفسها لتنتج نتاجاً أكبر.

إليكم مثال على ذلك:

- قبل 25 سنة كان بإمكانكم إيجاد حواسيب في جميع أماكن العمل في الولايات المتحدة تقريباً، لكن لم يكن هناك نمو إنتاجية.
- كانت معظم حواسيب أماكن العمل وحدات منفردة، لم تكن موصولة بشيء سوى مقبس كهربائي، كانت مفيدة للكتابة وطباعة المستندات، لكن تغير كل شيء بقدوم الإنترنت.



- اتضح أن الحواسيب مفيدة أكثر بكثير حين تكون قادرة على التواصل مع بعضها.
- حاسوب المتجر يستطيع التواصل مع حاسوب المستودع، والذي يستطيع التواصل مع حاسوب المصنع.
- انتعشت الإنتاجية في الولايات المتحدة في الـ 10 سنوات التالية، وازدادت الأجور بشكل كبير نتيجة لذلك.



مضاعفة هذا لعقود وقرون يمنحنا الفجوة الكبيرة بين مستوى المعيشة
في الولايات المتحدة، ومستوى المعيشة في العديد من الدول النامية.



Inflation and Bubbles

التضخم والفقاعات

- حين يتعلق الأمر بالتضخم، يظن معظم الناس أن الأسعار تزداد بمرور الوقت.
- لنفترض أنكم حصلتم على علاوة قدرها 2% في وظيفتكم. لكن بينما أنتم تفرحون بالعلاوة الجديدة، تزداد الأسعار بنسبة 5%، هذا يعني أنكم لم تحصلوا على علاوة حقيقية.
- بعد مراعاة التضخم، في الحقيقة إنكم تخسرون 3% من قدرتكم الشرائية.



- إن انخفضت الأسعار؛ يمكنكم استهلاك أشياء أكثر؛ فقد ازدادت القدرة الشرائية.
- وإن ازدادت الأسعار؛ يجب عليكم استهلاك أشياء أقل؛ فالقدرة الشرائية قد قلت.

- إن أسعار بعض الأشياء تزداد بسرعة، مثل الرسوم الجامعية والرعاية الصحية، وتزداد ببطء لأشياء أخرى، كالسيارات والطعام.
- لكن الأسعار لأشياء مثل الأجهزة الإلكترونية تنخفض.





- لذا حين يعدل الاقتصاديون الأسعار لمراعاة التضخم، يقومون أولاً باختيار قائمة سلع تمثل ما يشتريه مستهلك عادي في سنة.

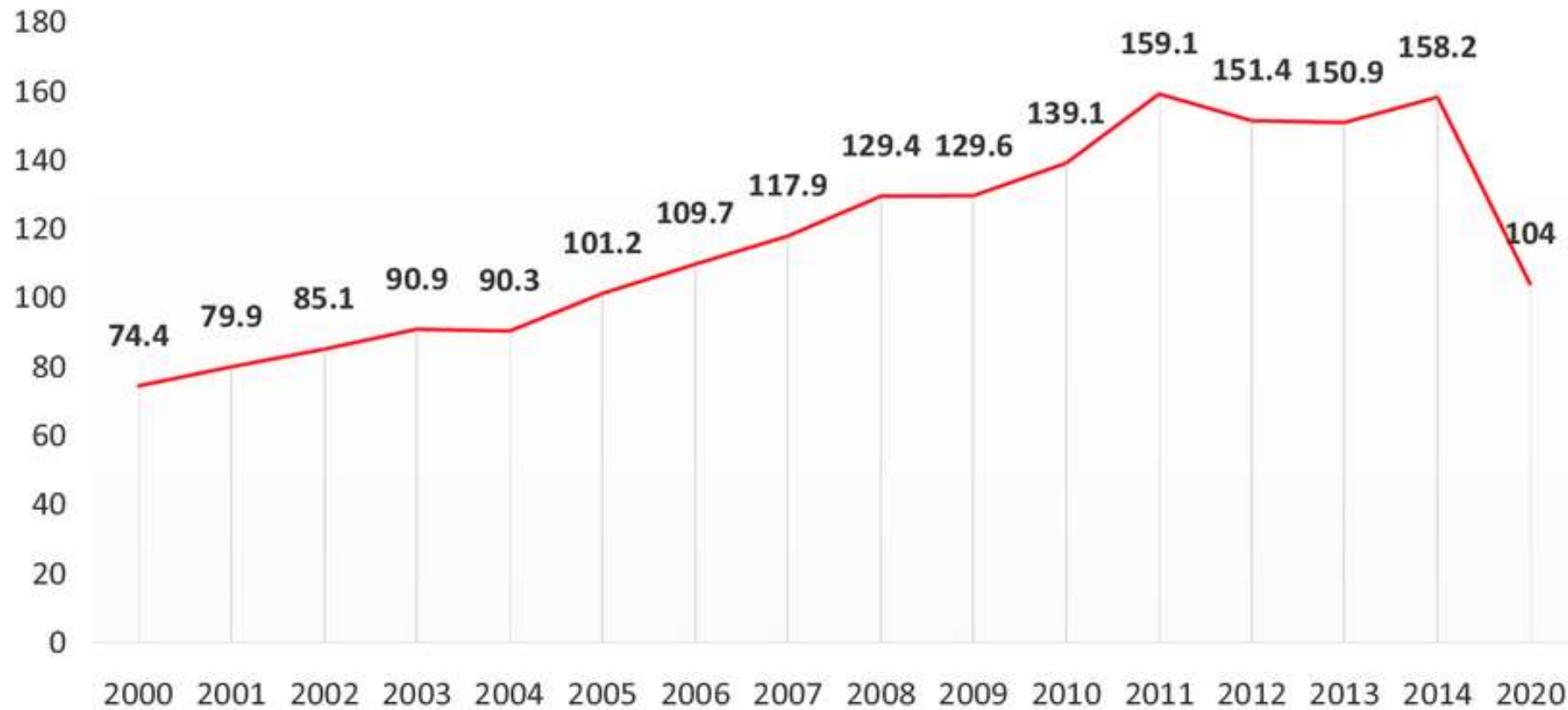
- مثلاً 12 شهراً من الإيجار، و 300 لتراً من البنزين، و 50 رغيف خبز وسبع تذاكر سينما..

يدعى هذا: سلة المستهلكين

- يجمعون سعر سلة هذه السنة ويقومون بالشيء نفسه للسنين التالية؛ لذا في النهاية يكون لديكم قائمة طويلة من كلفة السلال لعدة سنوات مختلفة.
- ثم تختارون سنة أساس، ويمكن أن تكون أي سنة تريدونها، تقسمون كلفة السلة لكل سنة على كلفة السلة لسنة الأساس، وتضربون ذلك في 100.
- هذا يعطيكم شيئاً يدعى: مؤشر أسعار الاستهلاك، ويبين مؤشر أسعار الاستهلاك كيف تغيرت الأسعار بين سنوات مختلفة.

وهو مقياس التضخم الأكثر شيوعاً

Consumer price index (inflation), 2000-2020
(mid 2005 = 100)





- لنفترض أننا أعطينا مايك مليون دولار أمريكي. هل هو غني؟
- لا يتعلق الغنى بمقدار المال الذي لديكم، وإنما بالقدرة الشرائية التي لديكم.
- إن كان لدى أشخاص آخرون الكثير من المال أيضاً؛ فسيرفعون أسعار السلع والخدمات.
- سعر آخر شريحة بيتزا هو دولارين، لكن قد يعرض هانك ثلاثة دولارات مقابلها.
- قد يقدم مايك عرضاً مقابلاً قيمته عشرة دولارات.

وهذا يسبب حدوث تضخم

- وسبب آخر للتضخم: هو تدني توافر مورد منتج شديد الأهمية، مثل النفط أو ما شابه.
- النقص في إمدادات النفط سيزيد سعر البنزين؛ ما يزيد كلفة توصيل خامات الطعام كالجبنه والباروني، وهذا سيزيد تكلفة إنتاج الطعام.



لإبقاء الأمر بسيطًا: التضخم ناجم عن قيام المستهلكين بزيادة أسعار الأشياء، أو عن قيام المنتجين بزيادة الأسعار، وإنتاج كميات أقل بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وفي كلا الحالتين: التضخم هو نتيجة لامتلاك أموال أكثر من سلع وخدمات.

أية دولة تعاني من التضخم الآن؟ إنها فنزويلا!

- في الفترة ما بين الـ 50-70، كانت فنزويلا تمتلك أحد أقوى الاقتصاديات في أمريكا اللاتينية، وكان التضخم مستقراً.
- وهي دولة تمتلك كمية كبيرة من النفط، هذه الحالة تدل أيضاً على أن وجود موارد طبيعية لا يعني وجود نعيم اقتصادي.
- سوء الإدارة الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي قد قللا من صادرات فنزويلا النفطية.
- حاولت الحكومة جعل الاقتصاد مستمراً في النمو من خلال طباعة المزيد من النقود، لكن لم ينتج من ذلك شيء سوى ارتفاع ضخم للأسعار.

فقاعة العقارات

- في أوائل القرن الـ 21 قامت أسعار فائدة منخفضة وممارسات إقراض بنكية مخادعة بتشجيع أناس أكثر على شراء منازل.
- هذا زاد الطلب ورفع السعر، لكن حينها رأى الناس أن الأسعار تزداد وافترضوا أنها ستستمر في الازدياد إلى الأبد، فحولوا استثماراتهم من البورصات إلى سيولة، واشتروا منازل على أمل تحقيق أرباح طائلة.
- انجذب المزيد من الباعة إلى السوق وارتفعت الأسعار أسرع فأُسرع.
- ثم حدثت الفقاعة!



Fiscal Policy and Stimulus

السياسة المالية والتحفيز

ألا توجد طريقة لمعالجة تقلبات الاقتصاد والتضخم؟

يجادل العديد من الاقتصاديين أنه يجدر بأصحاب القرار السياسي التدخل في الاقتصاد الكلي من أجل تشغيل العمالة كاملاً، أو تخفيض التضخم عن طريق السياسة المالية.

- فكرة السياسة المالية بسيطة جداً:

وهي أنه حين تكون حركة الاقتصاد بطيئة جداً أو سريعة جداً تستطيع الحكومة تسريعها أو إبطائها من خلال تغيير الإنفاق أو الضرائب الحكومية.

- في الولايات المتحدة تكون هذه وظيفة الكونغرس والرئيس. حين يقع الاقتصاد في فجوة ركودية شديدة، يمكن للحكومة أن تزيد الإنفاق الحكومي أو تخفض الضرائب أو تقوم بكليهما بشكل جزئي.
- الفكرة هي أن الإنفاق الحكومي يخلق فرص عمل ويزيد دخل عمال البناء والمعلمين وقطاعات أخرى.
- وفي المقابل ينفق هؤلاء العمال كمية أكبر من دخلهم الإضافي، وهذا يزيد إنفاق المستهلكين، ويدعم الاقتصاد بأكمله.

- يتبع تخفيض الضرائب منطقاً مماثلاً. سيزيد تخفيض ضرائب الدخل المتاحة للمستهلكين، وسيزيد ذلك إنفاق المستهلكين، ويدعم الاقتصاد بأكمله.
- وهذا بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة في 2009 خلال الفترات الحرجة للركود الكبير. كان قانون الانعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي قانوناً محفزاً أضاف ما يزيد عن 800 مليار دولار إلى الاقتصاد.
- قسم ذلك الحافز بنسبة 40 - 60% بين إنفاق حكومي جديد وتخفيض ضرائب، ومولت السياسة المالية التوسعية طرقاً وجسوراً جديدة وتحسينات للشبكة الكهربائية، وخلقت هذه المشاريع فرص عمل.



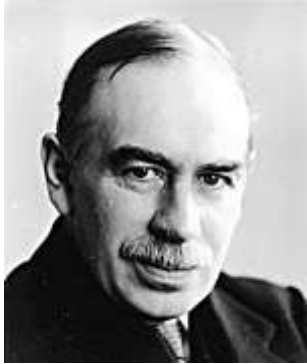
• لكن حين يقع الاقتصاد في فجوة تضخمية يمكن للحكومة تقليل الإنفاق، أو رفع الضرائب، أو القيام بهما معاً بشكل ما.

يدعى هذا السياسة المالية الانكماشية

• الفكرة هي أن ارتفاع الضرائب سيبقي للمستهلكين مالاً أقل يمكنهم إنفاقه، وانخفاض الإنفاق الحكومي سيقول الوظائف العامة. ينبغي على هذا كله أن يقلل إنفاق المستهلكين ما يبطئ حركة الاقتصاد ويخفض التضخم.



- في الدول الكبرى لا يتم تطبيق السياسة المالية الانكماشية كثيراً؛ لأنه يمكن أن يكلف أصحاب القرار السياسي وظائفهم.
- مشهور أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب صرح: «أقرها شفاهية: لن تكن هناك ضرائب جديدة» خلال حملته الانتخابية في عام 1988.
- وبعد بضعة سنين، وافق على رفع الضرائب لتقليل الدين، وخسر الانتخابات في 1992.



- إذن، السؤال المهم هنا: هل السياسة المالية ناجحة فعلاً؟
هل يقوم تحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق وخفض الضرائب بدفع الاقتصاد للنمو حقاً؟
- الاقتصادي البريطاني جون كينز، وهو أحد أكثر اقتصاديي القرن العشرين نفوذاً وإثارة للجدل.
اخترع كينز الاقتصاد الحديث فعلياً وطور نظريات ونماذج عن الإنفاق والإنتاج، وهو من اقترح استخدام سياسة مالية توسعية لتسريع حركة الاقتصاد.



جادل كينز أنه بإمكان الإنفاق الحكومي أن يعوض انخفاض إنفاق المستهلكين.
وحتى إن كان الاقتصاد سيصلح نفسه على المدى الطويل، لا يوجد سبب لانتظار حدوث ذلك.
كان تبريره لذلك: "على المدى الطويل، سنكون كلنا أمواتاً".
توفي كينز في عام 1946 لكن نظرياته لا تزال حية حتى يومنا هذا، والنقاش لم ينته بعد.

- إذن، تبدو سياسات كينز للوهلة الأولى أنها الحل الأمثل لإصلاح اقتصاد في حالة ركود، يجب أن تدفع الحكومة مقابل ذلك الإنفاق.

- من أجل تحفيز الاقتصاد تحتاج الحكومة إلى الإنفاق بالعجز، أي إنها بحاجة إلى إنفاق مال أكثر مما تجنيه من إيرادات الضرائب.

- من أجل تحقيق هذا، تحتاج الحكومة إلى اقتراض المال، وسينتج عنه الوقوع في الدين.



- الأشخاص الذين لا تعجبهم سياسة كينز لا تعجبهم لأنها تسبب ديناً.

- إحدى الحجج الأكثر تقنية ضد الإنفاق بالعجز هي أنه يؤدي إلى ما يسمى المزاحمة الاقتصادية.

- إن اقترضت الحكومة الكثير من المال؛ سيزيد ذلك أسعار الفائدة؛ ما يجعل اقتراض المال وشراء أشياء

مثل المصانع والأدوات أمراً أصعب على الشركات.



إذن.. كيف يمكننا أن نكتشف من على حق؟

يمكننا البدء من خلال المقارنة بين الولايات المتحدة وأوروبا

بدأت الولايات المتحدة في عام 2009 بتنفيذ برنامج تحفيز ضخمة استجابة للأزمة الاقتصادية.

وبالرغم من ذلك، انخفضت العمالة والناتج المحلي الإجمالي. هذا يبدو وكأنه إخفاق!

- لكن يعتقد معظم الاقتصاديين أن الوضع كان ليكون أسوأ بكثير دون ذلك الحافز؛ لأنه حين كانت الولايات المتحدة تطبق برنامج التحفيز، كانت معظم الدول الأوروبية تقوم بعكس ذلك، فقد كانت تمارس سياسة تدعى التقشف، وهي رفع الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي لتقليل الدين.

- منذ 2011 حين بدأت سياسات الولايات المتحدة بالتباعد عن سياسات الدول الأوروبية بشكل واضح
نما اقتصاد الولايات المتحدة بمعدل متوسط يساوي 2.5%، بينما تقلص الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 1%.



- انخفضت نسبة البطالة في الولايات المتحدة لتصل إلى 5.5%
بينما ارتفعت نسبة البطالة في منطقة اليورو لتصل إلى 12%.



في النهاية:

ستؤدي زيادة بقيمة \$100 من الإنفاق الحكومي إلى زيادة
بقيمة \$200 من الإنفاق بأكمله، وهذا يعيد تشغيل بعض الناس.



Deficits and Debts

العجز والديون



سمعتكم كثيراً عن الدين القومي على الأغلب..
إذن، ما هو؟ ومن أين يأتي؟ وهل يعد مشكلة؟
والأهم من ذلك، أينبغي عليكم أن تكتثروا للأمر؟

أولاً: لا يعتبر العجز والدين الشيء نفسه.

- يحدث عجز الموازنة حين تنفق الحكومة أكثر مما تجنيه من إيرادات الضرائب في سنة معينة، ثم يتوجب عليها اقتراض المال لتغطي النقص لتلك السنة.

- أما الدين فهو تراكم عجز الموازنة.



على سبيل المثال:

- تجني الحكومة 400 دولار من إيرادات الضرائب، وتنفق 500 دولار. يكون العجز لتلك السنة 100 دولار.
- ثم تجني في السنة التالية 600 دولار من الضرائب، لكن تنفق 800 دولار. عجز تلك السنة 200 دولار.

لحساب مقدار الدين:

- قوموا بجمع قيم العجز السنوية كلها. إذن، في نهاية السنة الثانية سيكون دينها 300 دولار.
- تبدو الأمور عصبية؛ فالحكومة ليست مديونة فحسب، لكنه سيكون من الصعب استكمال العمل في برنامج الفضاء بهذا المعدل.



لنتحدث بمثال واقعي عن الولايات المتحدة بما أنها تمتلك الدين الأكبر:

إذن، ما مقدار الدين الآن؟ رقم صعب تصديقه!

حوالي 23 تريليون دولار!

يبدو الرقم ضخماً جداً!

لكن هم ينظرون إلى منحناه على مر الوقت؛ لأن دولارات اليوم تختلف عن دولارات الماضي.

مثال:

لنفترض أنك مدين ب 200 دولار، ويدين طفل عمره ست سنوات ب 100 دولار، أي منكما سيصعب عليه تسديد الدين أكثر؟

- الطفل الذي عمره ست سنوات على الأغلب؛ لأنه بالرغم من أن قيمة دينك أكبر، إلا أن لديك في الغالب دخل أو وظيفة، أو أكثر. ما مقدار مصروفك أيها الطفل العاطل عن العمل؟
- وبالطريقة نفسها، يزداد ناتجنا المحلي الإجمالي كل سنة نتيجة النمو السكاني وازدياد الإنتاجية، ويزداد قدرتنا على تحمل الدين بازدياد دخلنا.

تذكروا دائماً أن العجز هو الفرق بين إنفاق وإيرادات الحكومة.

- لا تكمن المشكلة في انخفاض إيرادات الضرائب، بل ما يقلق الاقتصاديين هو الإنفاق.
- فالحكومة تنفق أموالهم على كثير من الأمور، منها الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والدفاع.



إذن، فهل الحل هو الاستمرار في اقتراض المزيد من المال، صحيح؟
ليس بالضرورة!

- أولاً: من أجل اقتراض المال يجب أن يوجد مقرضون، أي أشخاص قرروا أن يوفروا المال ويقرضونه، بدلاً من أن ينفقوه على شيء آخر.



لكن هناك كمية محدودة من المال يمكنهم إقراضها.

يقترض القطاع الخاص معظم تلك المدخرات، وهم:

○ المستهلكون الذين يأخذون قروض سيارات.

○ الشركات التي تدفع لأشياء، كالمصانع وشراء المعدات.

- حين تواجه الحكومة عجزاً في الموازنة فإنها تقترض المال من كمية المدخرات نفسها تلك.
- إن استمرت الحكومة في الاقتراض؛ يقلق اقتصاديون كثيرون من توفر قروض أقل للشركات.



بعض الحكومات يحدث لها تعثر في سداد الدين

- وهذا ما حدث لليونان قبل بضعة سنوات، وما حدث للأرجنتين في عام 2001، ولروسيا في عام 1998.
- لحسن الحظ تمتلك الولايات المتحدة شيئاً يدعى سقف المديونية، وهو حد أقصى للدين الذي يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية أن تصدره.
- لن تتمكن الولايات المتحدة من اقتراض مال يفوق السقف على الإطلاق؛ لذا لا يمكن أن يخرج الدين عن السيطرة أبداً.



- تذكروا أن مصدر الدين هو العجز المتكرر، ومصدر العجز هو الإنفاق الذي يفوق الإيرادات.
- في الولايات المتحدة لا يفعل سقف المديونية أي شيء للحد من الإنفاق أو زيادة الإيرادات. إنه يجعل السياسيين يتعاركون كل بضعة أشهر فقط.



ببساطة.. محاولة التقليل من الدين دون زيادة الإيرادات أو الحد من الإنفاق هو مثل محاولة فقدان الوزن من خلال شراء ثياب حجمها أصغر بدلاً من اتباع حمية غذائية أو ممارسة تمارين رياضية.



Monetary Policy

السياسة النقدية



- الاحتياطي الفيدرالي هو البنك المركزي للولايات المتحدة، ويدعى The Fed.
- ولدى أوروبا البنك الأوروبي المركزي أو ECB.
- ولدى بلدان أخرى مؤسسات تقوم بوظائف مماثلة:
 - البنوك التجارية
 - بنوك الاستثمار

تمتلك معظم البنوك المركزية وظيفتين مهمتين:

- أولاً: تنظم وتشرف على البنوك التجارية من خلال الحرص على أن البنوك تملك أموالاً كافية في احتياطاتها لتجنب أي زعر مصرفي.
- ثانياً: هي الوظيفة التي سنركز عليها اليوم، وهي إدارة السياسة النقدية، وهي زيادة أو تقليل العرض النقدي لتسريع الاقتصاد العام أو إبطائه.

لنبدأ بالحديث عن أسعار الفائدة



- سعر الفائدة هو ثمن اقتراض المال، حين تقرض البنوك المال، فإنها تتوقع أن يتم تسديد المبلغ الذي أقرضته، ويدعى أصل القرض وسعر الفائدة.
- حين تكون أسعار الفائدة منخفضة سيسهل على المقترضين سد القروض؛ لذا سيقترضون وينفقون مالاً أكثر.
- حين تكون أسعار الفائدة مرتفعة، سيقترض المقترضون مالاً أقل، وبالتالي سينفقون مالاً أقل.



- في الولايات المتحدة لا يمتلك الاحتياطي الفيدرالي القوة ليحدد سعر الفائدة للبنوك.
- أما في العديد من الدول فتحدد البنوك المركزية سعر الفائدة، وأيضاً تحدد رؤساء البنوك التجارية؛ لذا يقوم الاتحاد الفيدرالي بالتلاعب بأسعار الفائدة من خلال تغيير العرض النقدي.

إن أراد البنك المركزي تسريع الاقتصاد فسيزيد العرض النقدي

سيكون لدى البنوك التجارية الكثير من الأموال لتقرضها، وسيبحث المقترضون عن أفضل صفقة لأخذ قرض؛ مما سيَجبر البنوك على خفض أسعار الفائدة لأنها سيتوجب عليها المنافسة، وإلا لن يقترض أحد منها.

إن أراد البنك المركزي إبطاء الاقتصاد سيقوم بتقليل العرض النقدي

يعني أن البنوك تمتلك أموالاً أقل لتقرضها؛ لذا ستحاول الحصول على أعلى سعر فائدة ممكن؛ لذا كلما قل المال ازدادت أسعار الفائدة.



إليكم أمثلة من الواقع:

تسريع الاقتصاد

- بعد انفجار فقاعة الإنترنت ثم أحداث 11 سبتمبر كان اقتصاد الولايات المتحدة في حالة ركود، الإنتاج منخفض والبطالة مرتفعة.
- لتسريع الاقتصاد زاد الاحتياطي الفيدرالي العرض النقدي مما خفض أسعار الفائدة. قام هذا بتسهيل الاقتراض، ما زاد من الإنفاق. ونتيجة لذلك بدأ الاقتصاد في النمو مجدداً.



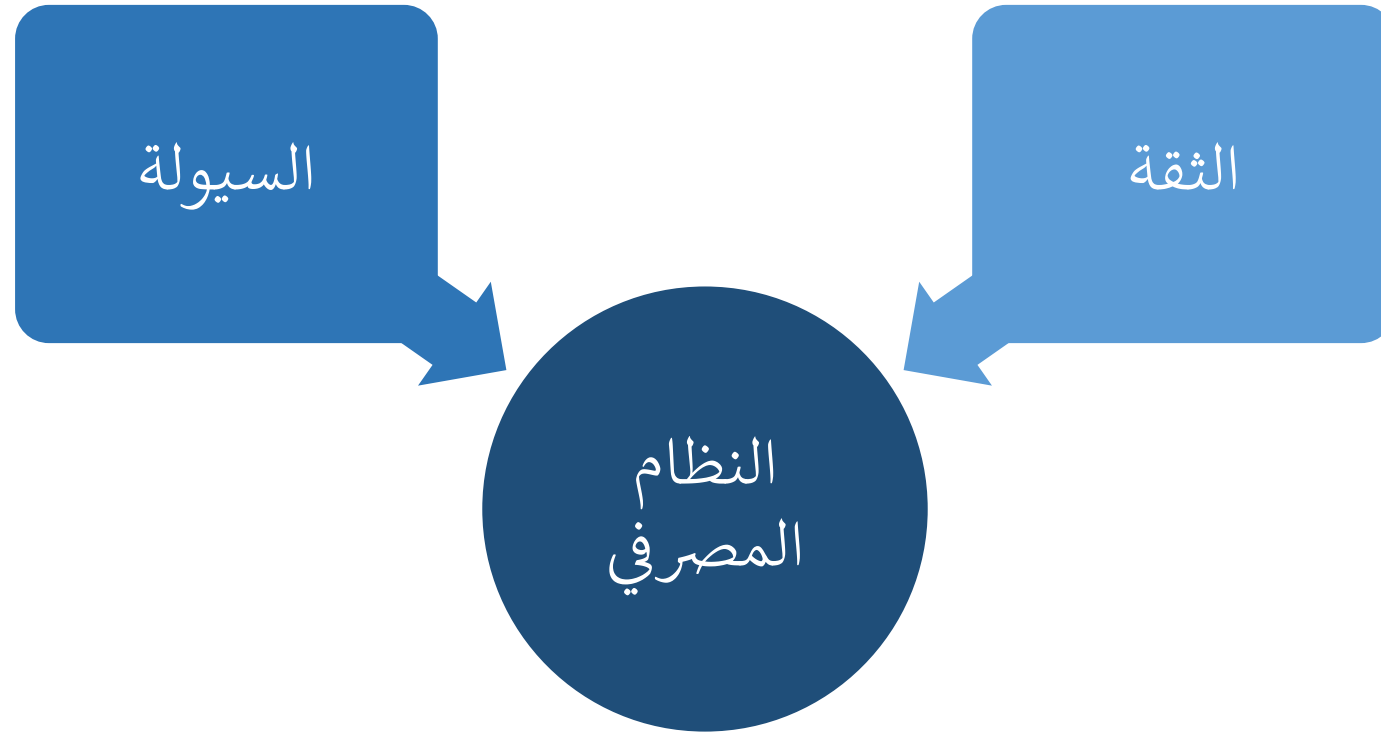
-



- هل تقوم البنوك المركزية باتخاذ قرارات صحيحة للاقتصاد؟
- أثناء الكساد الكبير أفسد الاحتياطي الفيدرالي جميع الأمور.
 - بعد 73 سنة اعترف رئيس الاحتياطي الفيدرالي بن بيرنانكي:
"نحن فعلنا ذلك، نحن متأسفون جداً، لن نكرره أبداً".

إذن.. ما الخطأ الذي اقترفه الاحتياطي الفيدرالي؟

هناك شيان يبقيان النظام المصرفي سليماً



الثقة

- حين يودع الناس المال في بنك ما.. يجب أن يشعروا بالثقة بأنهم سيستعيدون أموالهم.
- في السنوات الأولى للكساد الكبير، سمح الاحتياطي الفيدرالي بفشل عدة بنوك كبيرة؛ ما تسبب في اندلاع هلع واسع الانتشار وذعر مصرفي في بنوك أخرى.
- وكانت النتيجة هي انهيار ثلث البنوك.



السيولة

- فشلت البنوك لأنها لم تمتلك أصولاً سائلة؛ فالبنوك كانت تملك أسهماً وسندات ورهونات عقارية، لكنها لم تمتلك أموالاً نقدية؛ لذا حين هلع المودعون لسحب أموالهم لم تستطع البنوك الدفع لهم.
- يلام الاحتياطي الفيدرالي على إطالة الكساد لأنه لم يعطي سيولة طارئة للبنوك، والتي كانت لتزيد من العرض النقدي في البنوك.

لكن كيف يغير البنك المركزي العرض النقدي؟
ثمة ثلاث طرق رئيسية في الولايات المتحدة لذلك

الاحتياطي الإلزامي

تغيير أسعار الفائدة

عمليات السوق
المفتوحة



- البنك المركزي هو بنك البنوك أو المصرفيين؛ لذا إن احتاج بنك تجاري إلى المال يمكنه اقتراضه من البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي).
- حين تودعون المال في البنك يحتفظ البنك بجزء من الإيداعات ويقرض الباقي.
- جزء الإيداعات التي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به في احتياطاتها يدعى الاحتياطي الإلزامي.



- الطريقة الأولى التي يمكن منها للاحتياطي الفيدرالي تغيير العرض النقدي هو من خلال تغيير ذلك.
- تقليل الاحتياطي الإلزامي سيزيد العرض النقدي، وزيادة الاحتياطي الفيدرالي ستقلل العرض النقدي.

- ثاني شيء يستطيع الاحتياطي الفيدرالي فعله هو تغيير أسعار الفائدة التي يتقاضاها من البنوك.
- تدعى الفائدة تلك سعر الخصم، سيقوم تخفيض سعر الخصم بتسهيل الاقتراض على البنوك، وسيزيد هذا العرض النقدي.
- أما في حالة زيادة ذلك السعر ستقوم بتقليل العرض النقدي.



- تدعى الطريقة الثالثة عمليات السوق المفتوحة وهي حين يشتري أو يبيع الاحتياطي الفيدرالي سندات حكومية قصيرة الأجل.
- السند الحكومي يسمى إذن خزنة، وهو إقرار بالدين تصدره الحكومة وينص على أن الحكومة سترد المال لاحقاً.
- تحتفظ البنوك بهذه السندات لأنها تكسب فائدة، ومخاطرها أقل من الأسهم عادة.



- إن اشترى الاحتياطي الفيدرالي السندات الحكومية التي صدرت سابقاً من البنك؛ سيزيد من سيولة ذلك البنك ومن العرض النقدي.
- إن أصدر الاحتياطي الفيدرالي المزيد من السندات؛ سيكون لدى البنك سيولة أقل وأموال أقل ليقترضها، وهذا سيققل من العرض النقدي.



خلال الأزمة المالية لعام 2008 حين كان الاقتصاد في حالة كساد حادة شرع الاحتياطي الفيدرالي في شراء أعداد كبيرة من السندات؛ ما رفع العرض النقدي وخفض أسعار الفائدة إلى صفر فعلياً، لكن لم يكن ذلك كافياً، فقد كان الاقتصاد لا يزال في حال مزرية.



- لذا قام الاحتياطي الفيدرالي بشيء استثنائي جداً في تاريخ البنوك المركزية، فقد قام بزيادة الحافز النقدي من خلال شيء يدعى التسهيل الكمي، نختصرها بـ Q.E.
- ببساطة.. التسهيل الكمي هو حين تقوم البنوك المركزية بشراء أصول طويلة الأجل من البنوك التجارية.

- لذا لم يقم الاحتياطي الفيدرالي بشراء أذون خزانة عادية فقط، بل كان يشتري أشياء كقروض المنازل والتي تسمى أيضاً أوراق مالية بضمان رهن عقاري، وقاموا بفعل كل هذا باستخدام مال مختلق (مطبوع).
- أثار التسهيل الكمي هذا قلقاً بشأن حدوث تضخم هائل (زيادة في الأسعار).



تحدثنا الآن عن الطريقتين الرئيسيتين التي يمكن للاقتصاديين تسريع أو إبطاء الاقتصاد بهما:

- أولاً: السياسة المالية، وهي تغيير إنفاق الحكومة والضرائب.

- ثانياً: السياسة النقدية، وهي تغيير العرض النقدي.



إذن، أيهما الأفضل؟

- يجادل اقتصاديون عديدون أنه في حالة تقلب الأسعار الاعتيادية تكون السياسة النقدية فعالة أكثر.
- لكن في حالة كساد حادة، قد تكون السياسة المالية فعالة أكثر بكثير.

النتيجة هي أن السياسة النقدية ناجحة بشكل عام
وليس لديها آثار جانبية عديدة





شكراً لكم